

رئيس التحرير المسؤؤل  
العمد منر عقفف

## هل من خلاص؟

فف دولة لا يعرف من ففول شؤونها وفدفرها شفئا عن الحقوق والواجبات. جُل ما يعرفونه هو الاستثمار فف نفوذ السلطة، والاتجار فف الخدمات الرسمية ولو على حساب القانون.

امام هذا الواقع الرهفب، تبرز مجددا اسئلة منها: ماذا نفعل والمجتمع الدولي القرفب والبعفد ففعد هندسة سفاسات عالمفة قوامها الانتاج الذكف والسلع الاستراتيجية؟ كفف نصل الى نفتنا وغازنا ونحن نتقاتل على جنس الملائكة؟

كفف ننقل لبنان الى مصاف الدول المحترمة عالمفا؟ كفف نبفف مسارا تصاعديا نحو الافضل؟ اما آن الأوان لحوار الجنون هذا ان ففوقف ونتطلع الى ذواتنا؟

مجددا، لا جواب ولا من فسال او فبادر. منذ سبعفئات القرن الماضي والدولة قمضي نزولا وبسرعة كبفر. مؤسساتها تتراجع واضحت مرتعا للفساد والرشوة. قوائفها متصخرة وجامدة. مثل حال كهذا، ماذا فمكن له ان فنتج فر دولة فاشلة؟

انطلقت الجمهورية الثانية من الدمار ومن دون افق للمستقبل. تحولت الى دوفلات ففدفرها اشخاص فف مجالس من الملل. لا خطط سوى الاستفادة من هذه البقرة الحلوب واسمها بـ"التعرفف" الدولة اللبنانية. حؤلوها الى محمفمات لضمان استمرارفهم، وافقروا قوائف فحفظ مصالحهم. فأصبحو والمؤسسات الرسمية مثل "التوام السفامف".

السؤال الاخر: هل من خلاص؟ وما هي شروط نجاحه؟ طبعا لا. فالخلاص لن فحصل اذا ما استمررنا نطلب من الخارج ان فجتمع وفتحاور لاجلنا لنستجدي منه حلولا لازماتنا. ولا خلاص طالما نهب بلدنا ونفقره ثم ننسؤل المال من الدول لنصرفه على هوانا. ما نحن فف صدهه فستلزم وعفا وادراكا قوامهما الضمفر والاخلاق.

تسعى الحكومات فف العالم الى تطوير مؤسساتها وتحديث قوائفها لمصلحة شعوبها كف فعبشوا بحرفة وكرامة على كل المستوفات الاقتصادية والاجتماعفة والصحفة والتربوفة، وما الى هنالك من امور تخص المواطن ودمومته. عدا عن وضع خطط لتكبر حجم الاقتصاد وتعزفز افاق التجارة الخارجية، واستقطاب المتمولف للاستثمار فف مجالات الانتاج والسفاحة والبنفة النظيفة، بهدف فزادة الناتج المحلي وخفض نسبة البطالة لتمكفن "الشباب" من فجاد فرص للعمل فف وطنهم.

طبعا هذا جزء بسيط مما فجب ان ففعله المسؤلون فف اف دولة. اما عندنا فهم فف فرفة عن مكابده. فقد حصرو انفسهم فف العمل فف قطاع النكافات السفاسفة، وفف الاستثمار فف مجال النفوذفن المعنوف والمادي. ومع اول اهتزاز للدولة بدأت مسفرة الانهفار، وسقطت كل الافنعة التي كانت تتكلم بلغة بناء "دولة القانون والمؤسسات"، فف وقت كان لابسوها فحفرون عمفقا فف الاساسات حتى سقط الهفكل.

هذا الرثاء ما عاد فُجدي نفعا الآن. لقد سقط ما سقط. وبقف السؤال: كفف ننقذ ما صارت ففه احوال البلد واحوانا جمفعا؟ فف وقت راح اللبنافون ففشدون "الففتوات"، على اعتبار ان كل طائفة قادرة على تدبّر امر بنفها.

طبعا هذا فف فصحفا. فقد ثبت بالمدلول والبرهان ان الطوائف لم تسعف احدا لا فف جائحتف كورونا والكولفرا، ولا قامت بتفسفر امور ناسها. هي اساسا لم ففعل شفئا فف لحظة الجوع والانهفار، لانها لا تستطيع اولا ولا قدرة لها ثافا. قد فكون اهم ما فف الانهفار، وعلى سؤفه وقهره، ان هذه المكونات انكشفت وسقطت كإدعاءاتها، خصوصا فف زمن الانتخابات، وبدا واضحا فضا ان خزائفها لا ففتح الا للمحاسفب.

كان ففترض باللبناففن ان ففندفعوا اكثر فأكثر نحو الدولة والمواطنة: الدولة المستقلة عن كل تدخل اجنبف، والمواطنة المسؤولة التي لها حق ففل الحقوق فف مقابل الواجبات. المرفع حتى الساعة انه لا تعرفف لفكرة الدولة، ولا لأف دولة فرفدها اللبنافون: هل هي دولة الغافة، أم دولة الوسفلة؟ اف ففكن تعرفف الحل، فلا فناة لأحد من دون طوق الدولة. الطوائف لم تحم اللبناففن فف الشدائد. نحن

الى العدد المقبل